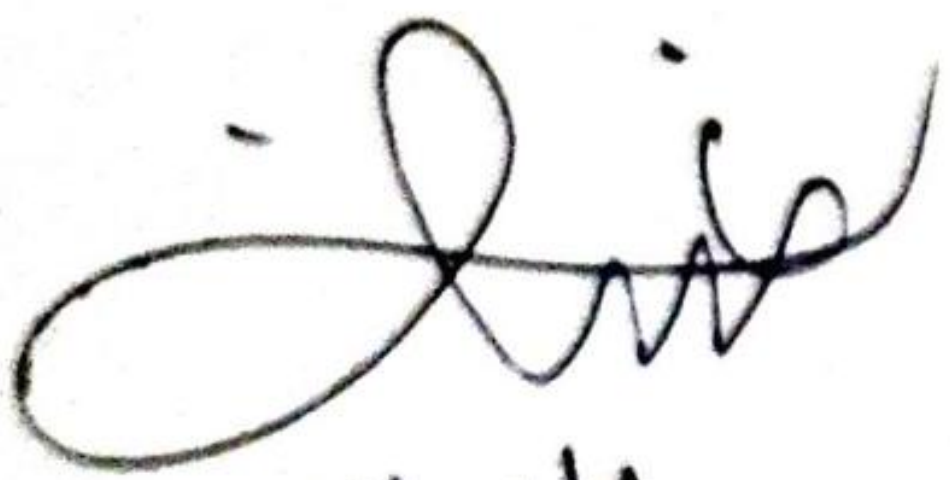


مادة، لسبع ايلولية
المرحلة الرابعة
فرع
النقل

جامعة البصرة
كلية
الادارة والاقتصاد
قسم
الاقتصاد

المحاضرة الخامسة

الطرق المطبقة في توحيد القواعد الخاصة بالتجارة الدولية



مدرس اطار

عبدالله حبيب مديون

- الطرق المتبعة في توحيد القواعد الخاصة بالتجارة الدولية:

أولاً: العمل على اشاعة لفوزع موحد او شروط عامة في تجارة نوع معين من البضائع:

ان التوحيد الموسع لاستخدام الشروط العامة للعقود الدولية الفوزجية في البيع بعد احد الاساليب الملمية لتحقيق هدف النظام والقوانين المتعلقة بالتجارة الدولية ، ومن أبرز العقود الشائعة:

① ما ولفته أهمية ^{تجارة} الحبوب اللدنية:
التي وضعت نوب ولفوزع موحد للعقود الخاصة ببيع الحبوب انشر استقامة في معظم دول العالم.

② ما ولفته اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة:
عقود ونظام تخص مختلف البضائع.

- من الاتفاقيات الموجهة للعقود النموذجية ما يلي:
- التي توضع بنفاذ مطلوبة: حيث لا يتسنى للمتعاقدين الاطلاع عليها.
 - توضع من قبل جهات او الاهداف تراهي صلاحها بالدرجة الاساس.
 - اختلاف الصيغ التي تكتب ببلد متعا للجهات التي احدثها، لذلك
 - يكون للاختلاف في ترتيبها لانها تكتب في الاخير بلغة واحدة.
 - نقل شروط هذه العقود الدولية الى الطرف الاقوى في التجارة الدولية
 - المتصل بالدول الصناعية الكبرى والمتقدمة.

بما ان الطرف الاضعف في المجموعة الدولية التجارية هي الدول النامية لذلك تقوم الرعم المتحدة من خلال لجنة الامم المتحدة لقانون التجارة الدولية باعداد جميع صيغ لعقود نموذجية ليكن الاستعانة بها عند التعاقد، كما تقوم اللجنة الاخرى آسيوية بوضع نماذج عقود ليكن اعتمادها في التجارة الدولية تراهي مصالح تلك الدول ومنها:

(8) عقد نموذجي للبيع خوب (CISG):
 خاصة ببيع المواد مثل الحبوب، المطاط، الكاكاو، ويتضمن العقد شروطاً خاصة بالتغليف، الشحن، التسليم، الدفع، انتقال المظاهر والتحكيم.

(9) نموذج لعقد البيع خاص:
 يتضمن شروطاً للتغليف، كمية البضاعة المسلمة، توحيها، الدفع والتحكيم.

(10) نموذج لعقد بيع آيز سيف بحري:
 لبيع بعض السلع الاستهلاكية والكهربائية، ويتضمن النموذج أحكاماً تتعلق بولف نوعية البضاعة والشحن، النقل، التأمين، انتقال المظاهر، الدفع والتحكيم.

(11) شروط عامة ليكن الاستعانة بها في البيع سيف آيز سيف بحري:
 تتضمن شروطاً تتعلق بانشاء العقد، وصف البضاعة، توحيها وكميتها، النقل، التأمين، الدفع، وانتقال المظاهر.

ثانياً: الطريقة الاخرى لتوحيد احكام البيوع الدولية در مطروحة
تتمثل : باعداد اتفاقيات دولية بين مختلف فروع لتجارة

فيكون الغرض من هذه الاتفاقيات :

• معالجة عدم الوضوح الذي يسبب العلاقات التجارية الدولية : من خلال القانون الواجب التطبيق و القانون مؤتمر لاهاي و قانون صولده روما جلود بارزة في هذا المجال .

• من اتفاقيات خاصة للدول المتقاربة جغرافياً وامتدادية في فروع التجارة الدولية ، لصداقات الدول النامية و تقليد هيمنة الدول الاعضاء المشكلة للمؤتمرات الدولية .

او المؤسسة

من دور كبير

ثالثاً: من وسائل التوحيد ، ما قامت به غرفة التجارة الدولية :

فبسبب اختلاف العادات من صناد الى آخر و الاختلاف لتفسير المصطلحات قامت الغرفة المذكورة الخلاء (1936) بوضع قواعد خاصة لتفسير لوائح من المصطلحات ليعطى معنى موحد لكل مصطلح ايضاً استخدمها واول المقواعد ما تم وضعه في سنة 1936 المعروفة بالانكوتيرمز ، واعدت وظهرت عن قواعد الانكوتيرمز لتتألف من لوائح جديدة عام 1953 وتم تحديثه تباعاً عام 1967 وبعدها عام 1976 ، حسب التطورات الحالية من التجارة الدولية ، حيث تشكل قواعد الانكوتيرمز هيئة اختيارية لهذه العقود المتفق عليها بين اطراف التبادل الدولي .

ومن بين ما قامت به الغرفة من نشاطات اصدار لائحة لوائح تابعة للغرفة و وضع قواعد موحدة خاصة للعادات المستخدمة في الاعطاء المستندي .

- احكام البيوع البحرية في العراق وفي بعض الاقطار العربية:

لو استعرضنا التشريعات التجارية لوجدنا ان العراق كان سابقاً في ذلك المجال فقد تضمن قانون التجارة لسنة 1960 رقم 60 ، احكاماً خاصة بالبيوع البحرية حيث تضمنت:

- 1- 25 مادة عالجت 4 منها بيوع الوصول اي العقد 25 و 21 مادة عالجت بيوع القيام اي البيع CIF .
ولكن ما هو الدليل على ان البيع سيف هو الاكثر ملائمة للتجارة الخارجية العراقية .

2- اما القانون رقم 119 لسنة 1970 الذي حل محل القانون السابق ، وقد افرد مادتين للبيع سيف ومادتين للبيع FOB ومادة واحدة لبقية النواحي الحقوق الاخرى .
ولهذه القوانين ما هي الا تتركيب للاعراف الدولية الواردة عن عرفة لتجارة الدولية .

اما على نطاق الاقطار العربية فقد تم تكريس هذه التشريعات في القوانين التجارية الخاص بكل دولة معينة بحيث كهرفت الى:

- 1) إنشاء اسطول بحري موحد وتوسيعه : على اساس الاتفاقية .
- 2) إنشاء شركة تأمين بحرية : وفق الاساسات CIF .
- 3) رفع الحواجز الكهكبية لتسهيل التسياب السلع والبضائع بين ارجاء الوطن العربي .
- 4) إنشاء محكمة تحكيم بحرية للتفرغ في نزاعات التجارة الدولية بين اقطار الوطن العربي او بينها وبين الدول الاجنبية .

غرفة التجارة الدولية:

لقد غرقت التجارة الدولية لهيئة دولية غير حكومية تتكون من اعضاء لا يمثلون حكومات معينه بل يمثلون اعضاء من المتخصصين والمستقلين يقانون التجارة الدولي.

انشئت الغرفة عام 1919 مقرها الرئيسي في مدينة باريس الفرنسية وكان الفهرن الرئيس من انشائها كوه.

- 1) توحيد المصطلحات المستخدمة في عقود التجارة الدولية.
- 2) توحيد شروط وطاوع العقود التجارية.
- 3) تسوية المنازعات الناشئة عن تنفيذ العقود التجارية وفقا لدلائم التحكيم التجاري الذي وهبته الغرفة.

لغرفة التجارة الدولية مندوبين لما يقارب 130 دولة ولها لجان وطنية في اكثر من خمسين دولة وفلا عن اعضاء في اكثر من 80 دولة وفلب صلهة رجال الاعمال في العالم كونها تجمع بين خبرات مختلفة من منتجين ومستهلكين واحباب مصانع وسنوك وشركات تأمين وناقلين (اي شركات نقل) وخبراء في علم الاقتصاد والقانون. وجاء لهذا التجميع مستوى لكي تحقق مبدأ الحرية التجارية الدولية وتنسيق وتسيير النشاط التجاري ولتمثيل مجتمع رجال الاعمال على المستوى الدولي.

تلا ذلك اختلاف تفسير المصطلحات من دولة الى اخرى تبعا لهيئة القانون التجاري لكل دولة علا حداثا والتطورات المستمرة في صناعة النقل البحري والتجاري ظهرت الحاجة الى نشرات للمصطلحات التجارية تليق الى الحديث بياناتها وشروطها الخاصة بكل عقد خلال فترة زمنية سبعا للفروق التجارية. لذلك قامت الغرفة بوضع مجموعة من القواعد التي تحم عقود لتجارة الدولية عام 1936 ويطلق عليها (الاتفاقية لبرنيز) وقواعد اخرى خاصة بالاقتصاد المصري واخرى خاصة بالتحكيم الدولي وقواعد خاصة بالنقل (سبع ويطاوع).

تم تعديل هذه القواعد في الاعوام 1953 و 1966 ومن ثم في الاعوام 1976 و 1980 و 1990 و 2000 وفي العام 2010.

- يلاحظ ان أكثر البيوع المتطرية التي عالجتها قواعد (الانكوتريمز) هي
- عمليات نقل السلع والبضائع بواسطة النقل البحري في ميناء المهر ومطهر مطهر
 - عمليات نقل السلع والبضائع بواسطة النقل الجوي في مطهر والقادر دولة مطهر
 - عمليات نقل السلع والبضائع بواسطة النقل المشترك بأكثر من وسيلة نقل مثل الشاحنات وسكك الحديد.

- تمييز مجموعة الانكوتريمز بالخصائص التالية :-

- 1) تعتبر هذه القواعد قواعداً رذائية : اي تكون ملزمة باتفاق الطرفين المهر والمستورد.
- 2) في حال عدم الاتفاق بين المهر والمستورد فيتم تطبيق العرف السائد في ميناء دولة المستورد.
- 3) تنظم هذه العلاقات القواعد التجارية بين المهرين والمستوردين خلافاً دون ان تشمل الامور الخاصة بالناقلين وشركات الشحن.

ان المسألة الجوهرية بين هذه القواعد او المهر المختلفة للحقوق هي متى يتم تسليم البضائع من المهر الى المستورد ومن هو المسؤول عن تحمل المخاطر والتلفات الاخرى المتعلقة بهول البضائع.

في حالة عدم الاتفاق بين المهر والمستورد فهناك (13) فوزجاء للعقد الموحدة يقترن كل منها على العلاقة التعاقدية فيما بين المهر والمستورد مثل اختيار فوزجاء المبيع A او فوزجاء المبيع B كونهما الأكثر استخداماً. يتم تقسيم العقود النموذجية الى اربعة مجموعات رئيسية حسب تحديد طرف الدول من كل مجموعة طبيعة الالتزام بين المهر والمستورد مثل :-

- الفاذج التي تبدأ بالحرف : F
- الفاذج التي تبدأ بالحرف : F
- الفاذج التي تبدأ بالحرف : C
- الفاذج التي تبدأ بالحرف : D